

مأخذ البغدادى فى خزانة الأدب على العىنى

فى شرح الشواهد الكبرى فى باب المنصوبات

إعداد

نجلأء محمود عوض

باحثة ماجسلىر - كلية دامر العلوم - جامعة الفيوم

إشراف

أ.د/ حسام النادى أ.م.د/ صديق النجولى

أستاذ النحو والصرف والعروض المنفرغ أستاذ النحو والصرف والعروض المساعء

كلية دامر العلوم - جامعة الفيوم

الملخص:

هذا البحث أحد فصول رسالة ماجستير بعنوان "مآخذ البغدادي في خزنة الأدب على العيني في شرح الشواهد الكبرى: دراسة نحوية تحليلية". وهذا هو الفصل الثاني منها؛ وهو المختار من المنصوبات من الشواهد النحوية التي ضَمَّها البغدادي في خزنته. وهذا البحث يتضمن اختياراً لشواهد شعرية في باب المنصوبات، مع عرض مآخذ البغدادي على العيني فيها، وتحديد أي الرأيين أقرب إلى القبول نحويًا؛ وذلك بالاستعانة بمراجعة أقوال النحاة قديمًا في هذا الشأن، وتحرير القول الفصل في المسألة.

الكلمات المفتاحية:

البغدادي. العيني. المنصوبات. الشواهد النحوية.

Abstract:

This research is one of the chapters of a master's thesis entitled "Al-Baghdadi's Lessons in the Treasury of Literature by Ali Al-Aini in Sharh Al-Shawhid Al-Kubra: An Analytical Grammatical Study." This is the second chapter of it, and it is the selection of mansūb from the grammatical evidence that Al-Baghdadi included in his treasury. This research includes a selection of poetic evidence in the chapter on mansūb, along with presenting Al-Baghdadi's objections to Al-Aini regarding it, and determining which of the two opinions is closer to grammatical acceptance, by using the review of ancient grammarians' sayings in this regard, and editing the statement in the chapter on the issue.

Key words:

Al-Baghdadi/Al-A`ini/Positions/ Grammatical evidence

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. أما بعد، فإننا حين نقف عند التراث النحوي للعربية نجد أننا أمام عدد ضخم من الكتب والموسوعات العظيمة؛ فعلم النحو قد شغل عقول العلماء منذ القدم؛ فتناولوه بالبحث والدرس والتحليل، وعالجوا الكثير من الظواهر المختلفة، وناقشوا الكثير من قضايا النحو الدقيقة وأسسه؛ فاستطاعوا أن يقدموا لنا درساً نحويّاً مكتملاً؛ بداية من أبي الأسود الدؤلي (ت: 69هـ) ومحاولة القضاء علي ظاهرة "اللحن" بنقط الإعراب، ومروراً بالخليل وسيبويه وغيرهم من العلماء الذين أنتجوا لنا العلم في مؤلفات كبيرة، كالكتاب لسيبويه، والأصول لابن السراج، وشروح المفصل، وغيرها. أما كافية ابن الحاجب، فقد شرحها الرضي الإسترابادي (ت: 686هـ)، ثم أخذ عبد القادر البغدادي (ت: 1093هـ) ما جاء بها من شواهد، وجمعها في كتاب ضخم يضم ثلاثة عشر جزءاً، أسماه "خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب"، قام فيه بشرح كل شاهد نحوي فيه، واستوفاه بياناً وتوضيحاً، كما جمع فيه ما جاء من آراء متداولة لدى العلماء في شرح هذه الشواهد، وكثيراً ما كانت له مأخذ على بعض الآراء، وقد جمعت هذه المآخذ للبغدادي على أحد العلماء؛ وهو بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: 855هـ)، وقمت بدراسة نحوية تحليلية لها.

مشكلة البحث:

تبدو مشكلة البحث في دراسة المختار من المآخذ النحوية التي أخذها عبد القادر بن عمر البغدادي في كتابه "خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب" على بدر الدين محمود بن أحمد العيني في كتابه شرح الشواهد الكبرى في باب المنصوبات، ومعالجة هذه المآخذ، وبيان صاحب الحق فيها في رأيه.

أهداف البحث:

- 1 - الاختيار من آراء العيني التي جاءت في خزنة الأدب في باب المنصوبات، وبيان موقف البغدادي من تلك الآراء.
- 2 - تسليط الضوء على وجهات نظر (البغدادي والعيني)، وإظهار قيمة جهودهما النحوية.

3. تتبع آراء العيني ومآخذ البغدادي عليها والترجيح بينها.

الدراسات السابقة:

إن علم النحو قائم على تعدد وجهات نظر النحاة، والخلاف النحوي هو أساس من أسس هذا العلم، وهو مادته ولحمته وسُداه؛ لذلك نرى المؤاخذات في النحو العربي كثيرة جداً، أما فيما يخص موضوعنا فقد وجدت الآتي:

1. مآخذ عبد القادر البغدادي اللغوية على ابن هشام في شرح بانة سعاد، د. فهد بن سليمان حمد الأحمد، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة القصم، 1441هـ/2019م.

2. استدراقات البغدادي على الرضي في خزنة الأدب (عرض ودراسة)، أمل بنت محمد بن عبد المجيد تلمساني، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها (تخصص: نحو وصرف)، جامعة أم القرى، 1429هـ/2008م.

3. اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزنة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية)، د. هزاع سعد المرشد، الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية التربية الأساسية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب — الكويت، 1429هـ/2008م. وقد نُشرَ هذا البحث بمجلة "التراث العربي"؛ وهي مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب بدمشق، العدد (112)، وعدد صفحات هذا البحث (25) صفحة. وهذا البحث هو الأقرب إلى موضوعنا، وهو بحث صغير منشور في مجلة، وبعد الاطلاع عليه وجدت الباحث قد تناول عدداً ضئيلاً جداً من مآخذ البغدادي على العيني، فجاءت في تسعة عشر مأخذاً فقط، قسمها على الوجه الآتي:

أولاً: الاختلاف في التوجيه النحوي.

ثانياً: القصور في فهم المعنى.

ثالثاً: صحة الرواية.

رابعاً: الخطأ في العزو.

منهج البحث وإجراءاته: سأتبع في هذه الدراسة "المنهج التحليلي"، الذي يقوم على تتبع آراء العيني التي أوردها البغدادي في خزنة الأدب، ثم دراسة مآخذ البغدادي على العيني في بعض المسائل النحوية في باب المنصوبات؛ ومن ثم التعمق في دراسة تلك الآراء، والتوصل إلى أدق رأي صحيح بالحجة والدليل في كل مسألة بعد عرضها تفصيلاً، ومراجعة أقوال النحاة فيها.

والآن إلى بعض الشواهد في باب المنصوبات التي أخذ البغدادي العيني عليها، وتحليلها، ومحاولة إثبات الرأي النهائي فيها عن طريق مراجعة أقوال النحاة فيها.

1. أَنْعَمْتُهَا إِيَّيْ مِنْ نُعَاتِهَا كَوْمَ الدُّرَى وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا⁽¹⁾.

البيت شاهد على أن " (وادقة): صفة مشبهة، وفاعلها ضمير مستتر فيها. (وسراتها): منصوب بالكسرة على التشبيه بالمفعول للصفة المشبهة"⁽²⁾ " ونصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها، نحو قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه، بنصب (وجه). لا يجوز إلا في ضرورة، ألا ترى أنه قد نون (وادقة) ونصب معمولها، وهي مضافة إلى ضمير موصوفها، وكان الوجه أن يرفع (السرّات)، إلا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع؛ فحمل الصفة ضميراً مرفوعاً عائداً على صاحب الصفة، ونصب معمول الصفة إجراءً له، في حال إضافته

(1) البيتان من بحر الرجز، وهما لعمر بن لجأ التميمي في ديوانه: شعرا بن لجأ التميمي، (تحقيق: د/ يحيى الجبوري)، دار القلم، الكويت، 3، 1403هـ/1983م، ص 153 (pdf 154)، ومنسوب إليه في: الأصمعيات لأبي سعيد الأصبغي، (تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون)، دار المعارف - مصر، ط1، ص34، خزنة الأدب لعبد القادر البغدادي، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م، 8/225، المقاصد النحوية لبدر الدين العيني، (تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر)، دار السلام — القاهرة، ط1، 1431 هـ - 2010 م، ص1450، الدرر اللوامع للشنقيطي (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ/1999م، 2/331.

هناك اختلاف في ترتيب الأبيات: فقد وجدت البيت الثاني في الديوان كالاتي: (مُنْدَحَّةُ السُّرَاتِ وَادِقَاتِهَا). أما البيت الذي قد أثبت في معظم استشهادات النحاة فترتيبه الخامس عشر في الديوان. وجاء في المقاصد النحوية، وشرح التسهيل لابن مالك (د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون)، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410 هـ - 1990 م، 3/96، التذيل والتكميل لأبي حيان (د. حسن هندواي)، دار القلم — دمشق، ط1، 11/24 على ما أنشده الكسائي وأبو عمر الزاهد، ولكن بلانسية:

أَنْعَمْتُهَا إِيَّيْ مِنْ نُعَاتِهَا مَدَارَةَ الْأَخْفَافِ مُجَمَّرَاتِهَا
عُلِبَ الدَّقَارَى وَعَقْرَنِيَاتِهَا كَوْمَ الدُّرَى وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا

معني البيت: يصف الشاعر الناقاة بأنها عظيمة السنم، وأنها قد سمتت إلى أن دنت سرتها من

الأرض. انظر المقاصد النحوية: ص1451.

(2) خزنة الأدب: 8/221.

إلى ضمير الموصوف مجراه إذا لم يكن مضافاً إليه" (1).

ومأخذ البغدادي على العيني هنا، جاء على النحو الآتي: يقول البغدادي: "ونقل ابن الناظم في شرح الألفية عن سيبويه أن الجر في هذا النحو من الضرورات، وأنَّ النصب من القِسْمِ الضعيف. وأنشد البيت. ولم يُصب العيني في قوله: الاستشهاد عند ابن الناظم في نصب (سراتها): لأن فيه شاهداً على جواز: زيدٌ حسنٌ وجهه بالنصب. انتهى" (2).

وبالرجوع إلى كلام العيني، وجدت الآتي: "الإعراب: قوله: (أنعتها): جملة من الفعل والفاعل والمفعول، قوله: (إني) الياء اسم إنَّ، وقوله: (من نعاتها): خبره، قوله: (كوم الذرا): كلام إضافي نُصب على المدح، قوله: (وادقة): صفة مشبهة نُصب على الوصف، و(سراتها): نصب على التشبيه بالمفعول وعلامة النصب فيه الكسر؛ كما في مسلمات، وإما نُصب على التمييز على رأي الكوفيين. والاستشهاد فيه: لأنَّ فيه شاهداً على جواز قولك: زيدٌ حسنٌ وجهه، بالنصب، وهو القِسْمُ الذي ينصب الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف فافهم، والله - سبحانه وتعالى - أعلم" (3).

وبالاطلاع على كلام ابن الناظم، وجدت الآتي:

قال ابن الناظم (ت: 686هـ): "نصب الصفة المجردة من الألف واللام المعروف بالألف واللام، والمضاف إلى المعرف بهما، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وجرها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره ضعيف، وله ستة أوجه، وهي: حسنُ الوجهة. وحسنُ وجه الأب، وحسنُ وجهه، ونحوه قول الراجز:

أَنْعَتْهَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا كُومَ الذَّرَى وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا

وحسنُ وجه أبيه، وحسنُ وجهه، وحسنُ وجه أبيه" (4).

(1) ضرائر الشعر لابن عصفور، (تحقيق: السيد إبراهيم محمد)، دار الأندلس للطباعة، ط1، 1980 م، ص286 (بتصرف). وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، (تحقيق: د/ صاحب أبو جناح)، جامعة الموصل، ط1، 1400 هـ - 1980 م، ص575 (pdf577).

(2) خزنة الأدب: 8/ 222.

(3) المقاصد النحوية: ص1451.

(4) شرح ابن الناظم، (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1420 هـ - 2000 م، ص320، 321 (بتصرف). وانظر: شرح الرضي علي الكافية، (تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر)، جامعة قاريونس - ليبيا، 1395 - 1975 م، 3/ 438، وشرح الأشموني (تحقيق: حسن حمد، إشراف: د/

وبناءً على ما تقدم فإن العيني قد ذكر موضع الشاهد في البيت، ولم يذكر فيه أي شيء عن ابن الناظم أو ما يخصه من آراء حول موضع الشاهد، كما زعم البغدادي بنسبته إلى العيني ما لم يصرح به، وما وجدت في كلام العيني أكثر من حديثه حول موضع الشاهد، بما يتفق مع كلام النحاة السابقين وما يتفق مع البغدادي أيضاً. لو افترضنا صحة ما زعمه البغدادي علي العيني، فأين سيكون الخطأ حينئذٍ؟ فابن الناظم بالفعل قد استشهد بالبيت على أن (سراتها) منصوبة على المفعولية للصفة المشبهة باسم الفاعل (وادقة)، وهي مضافة إلى ضمير موصوفها؛ وإن كان هذا يجيء عنده على ضعف، وإن كان ضرورة.

وعليه: يسقط هذا المآخذ من البغدادي على العيني.

2. يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عِلْمَهَا سَالِفُ الْأَبْدِ⁽¹⁾

= (إميل يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط1، 1419 هـ/1998 م، 252/2، 253، المقاصد الشافية للشاطبي، (تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش)، جامعة أم القرى، ط1، 1428 هـ - 2007 م، 4/412 (415 pdf)، شرح التسهيل لابن مالك: 3/95، 96 (بتصرف). وشرح المفصل لابن يعيش، (تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م، 4/115، 116.

(1) البيت من بحر البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف بالقاهر، ط2، ص14، وبعده:

(وقفتُ فيها أصيلاًناً أسألُها عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدِ)

ومنسوب إليه في: خزنة الأدب: 11/35، المقاصد النحوية: 1791، الكتاب لسيبويه (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م، 2/320، 321، شرح كتاب سيبويه للسيراfi (أحمد حسن مهدي، علي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008، 3/64، 65، شرح أبيات سيبويه للسيراfi (تحقيق: محمد علي الريح هاشم)، دار الفكر، القاهرة، 1394 هـ - 1974 م، 2/66، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، (تحقيق: د/عباس محمد الصالحي)، دار الكتاب العربي، ط1، 1406 هـ - 1986 م، 362، 364، تمهيد القواعد لناظر الجيش، (أ.د. علي محمد فاخر وآخرون)، دار السلام — القاهرة، ط1، 1428 هـ، ص354، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1421 هـ - 2000 م،

الشاهد في هذا البيت، قوله: (يا دارمية)، فإنه نداء لغير العاقل وهو (الدار)، وهو مع ذلك ليس اسم صوت؛ لأنه لا يشبه اسم الفعل¹؛ لكونه غير مكتفى به، ولذلك احتاج إلى قوله: (أقوٓث)⁽²⁾.

ومأخذ البغدادي علي العيني هنا ليس في موضع الشاهد؛ حيث جاء المأخذ في التوجيه الإعرابي لشبه الجملة (بالعلياء)؛ يقول البغدادي: "وقد غفل العيني عن حكم وقوع الظرف بعد المعرفة بجعله حالاً منها، فقال: (بالعلياء) محلها النصب على أنها صفة لـ (دارمية)، والتقدير: الكائنة بالعلياء. وهذا تحريره، والبصرة تدل على البعير"³. وقد رجعت إلي كلام العيني بكتابه، فوجدته يقول: "قوله: (بالعلياء) محلها النصب على أنها صفة لـ (دارمية)، والتقدير: الكائنة بالعلياء"⁴.

إذن: فالبغدادي يرى أن شبه الجملة (بالعلياء) حال، والعيني يرى أنها صفة.

وبالاطلاع على بعض المصادر، وجدت الآتي:

قال ابن جني (ت: 392هـ): "قوله: (بالعلياء) في موضع الحال أي: يا دارمية عالية مرتفعة"⁵.

قال أبو حيان (ت: 745هـ): "وكذلك أجازوا [الكوفيون] وصل النكرة إذا أضيفت إلى معرفة، نحو قولك: هذه دارزيد بالبصرة؛ فـ (بالبصرة) صلة (دار) إذا كانت له دار بالبصرة ودار بغيرها. وجعلوا من ذلك قول الشاعر:

يَا دَارْمِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ قَالَسَنَدِ

= 297 / 2، الدرر اللوامع للشنقيطي، 1 / 157.

معنى البيت: يخاطب الشاعر دار الحبيبة بلهفة قائلاً: إنها خلت من ساكنها، وامحت معالمها، وقست

عليها الأيام. حاشية كتاب شرح الأشموني: 3 / 104.

(1) انظر: حاشية كتاب أوضح المسالك لابن هشام، (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الفكر، بيروت - لبنان، 4 / 92.

(2) شرح التصريح: 2 / 297.

(3) خزنة الأدب: 11 / 35.

(4) المقاصد النحوية: 1792.

(5) المحتسب لابن جني، (تحقيق: د/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح شلي)، وزارة

الأوقاف - المجلس الأعلى للثنون الإسلامية، 1420هـ - 1999م، 1 / 251. وقد أورد البغدادي رأي ابن جني

هذا في خزنته، انظر: خزنة الأدب، 11 / 34، 35.

وهذا كله لا يجوز عند البصريين. وهذه المواضع التي استدلوا بها حملها البصريون على غير ذلك، وأما ما جاء بعد النكرة فهو عند البصريين صفة لا صلة، وأما (هذه دارزيد بالبصرة) فـ (بالبصرة) في موضع الحال، وكذلك (يا دارمية بالعلياء) (بالعلياء): في موضع حال من المنادي على مذهب من يجيز الحال من المنادي، وأما على مذهب من لا يجيزه فمتعلق بإضمار فعل على وجهه البيان، التقدير: أعني بالعلياء"⁽¹⁾.
أما عن إعراب شبه الجملة بعد المعارف:

فقال أبو علي الفارسي (ت: 377هـ): "إنَّما امتنع وصف النكرة بالمعرفة؛ لأنَّ النكرة تدل على أكثر من واحد، والمعرفة مُخْتَصَّةٌ تدل على واحد؛ فمن حيث لم يَجْزَأْ أن يكون الواحد جمعاً، لم يَجْزَأْ أن توصف النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة"⁽²⁾.

وقال ابن هشام (ت: 761هـ): "يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، وشرح المسألة مستوفاة أن يُقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة، فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع"⁽³⁾. ثم قال (في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور): "حكهما بعدهما [المعارف والنكرات] حكم الجمل، فهما صفتان في نحو: (رأيت طائراً فوق غصن، أو على غصن)؛ لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: (رأيت الهلال بين السحاب، أو في الأفق)؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو: (يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه)؛ لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو هذا ثمر يانع على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة"⁽⁴⁾.

¹ التذييل والتكميل، (تحقيق: د. حسن هنداي)، دار القلم بدمشق، ط1، 3/69، 70 (بتصرف).

² التعليقة على كتاب سيوبه لأبي علي الفارسي، (تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي)، ط1، 1410هـ/1990م، ص205.

³ مغني اللبيب لابن هشام، (تحقيق: د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله)، دار الفكر بدمشق، ط1، 1384هـ/1964م، ص478.

⁴ مغني اللبيب: ص493، 494.

وقال ابن الأثير (ت: 606هـ): "وقد أجاز بعض الكوفيّين وصف النكرة بالمعرفة، فيما فيه معني مدح أو ذمّ، وتأول عليه قوله تعالى: {وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ. الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ} 1، وهذا، وأمثاله - عند البصريّين - على البدل، وإضمار فعل أو اسم" (2).

وقال أبو حيان (ت: 745هـ): "وذهب بعض الكوفيّين إلى جواز التخالف بكون النعت نكرة إذا كان لمُدح أو ذم، وجعل منه: «ويل لكل همزة لمزة الذي جمع»؛ فالذي وصف لـ (همزة)، وأجاز الأخفش: وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة قبل بالوصف، نحو: {فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ} (3)، ثم قال: {الأُولَيَانِ} فالأوليان صفة لأخران لما تخصصت، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، ومنه عنده:

[لابن اللعين الذي يخبا الدخان له] وللمغني رسول الزورقواد (4)

فـ (قواد) صفة للمغني، وزعم ابن الطراوة أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف بها خاصاً بالموصوف، وجعل من ذلك:

[فبت كاني ساورتني ضيئلة من الرقش] في أنياها السّم ناع 5

وقال: ناع صفة للسم، والذي نختاره أنه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة، ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب (6)، "وما أوهم خلاف ذلك مؤول" (7).
وبناء على ما تقدم:

(1) سورة الهمزة، الأيتان: 1، 2.

(2) البديع في علم العربية لابن الأثير، (د. فتحي أحمد علي الدين)، جامعة أم القرى، ط1، 1420هـ، 1/ 315. وأشار الرضي إلى ذلك في كتابه، انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 307.

(3) سورة المائدة، الآية: 107 {فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ}.

(4) البيت من بحر البسيط، وهو للأحوص، (تحقيق: عادل سليمان جمال)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1411هـ/ 1990م، ص 139، من قصيدة مطلعها:

ضَبَّتْ عَقِيلَةٌ لَمَّا جُنْتُ بِالرَّادِ وَأَثَرْتُ حَاجَةَ النَّأْوِي عَلَى الْغَادِي

(5) البيت من بحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ص 33، من قصيدة مطلعها:

عفا ذو حُسامٍ مِنْ فَرَّتَنِي فَالْفَوَارِعُ فجنبا أربك فالتلاعُ الدوافعُ

(6) ارتشاف الضرب لأبي حيان، (تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: د/مضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م، 1908.

(7) شرح الأشموني: 2/ 318.

ربما يكون العيني قد سار علي درب الكوفيين في جواز وصف النكرة بالمعرفة، والعكس، ولكن كيف؟! وقد وضعوا لذلك شرطاً، فقالوا أنه جائز (إذا كان لمدح أو ذم)، علي كلٍ .. إذن رأي البغدادي هنا هو الصواب، بأنَّ (بالعلياء): حال، ولا تصلح أن تكون صفة.

وعليه: فإن البغدادي على حق في مأخذه على العيني في هذا الشاهد.

3. وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ (1)

"الاستشهاد بهذا البيت في قوله: (كأن ظبية تعطو)، على أن (ظبية) زويت بالرفع والنصب والجر.

"أما الرفع، فيحتمل أن تكون (ظبية) مبتدأ، وجملة (تعطو) خبره، وهذه الجملة الاسمية خبر (كأن) واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون (ظبية) خبر (كأن) وتعطو (صفتها)، واسمها محذوف وهو ضمير المرأة، لأن الخبر مفرد..."².

ولكن البغدادي لم يقبل الوجه الأول لقوله: "أنه لا يصح الابتداء بـ (ظبية)"³؛ لأنه لا جملة اسمية بعد كأن، وإنما بعدها مفرد موصوف بجملة فعلية، ولا يجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة (تعطو)؛ لئلا يلتبس المبتدأ حينئذٍ بالخبر"⁴، ثم قال: "والوجه الثاني هو الظاهر، وهو كلام سيبويه"⁵.

ويُروى بنصب (ظبية) على إعمال (كأن) وهذا الإعمال مع التخفيف خاص

بالضرورة... وعليه يكون جملة (تعطو) صفة (ظبية)"⁶.

(1) خزنة الأدب، 412/10.

(2) خزنة الأدب، 412/10.

(3) السابق، 412/10.

(4) السابق، 402/10 (بتصرف).

(5) السابق، 412/10.

(6) السابق، 412/10.

ومن روي بجر (ظبية) فعلي أن (أن) زائدة بين الجار والمجرور، والتقدير: (كظبية)، وعدّ ابن عصفور زيادة (أن) هنا من الضرائر الشعرية، وقال ابن هشام في المغني: هو نادر¹.

ثم نقل البغدادي رأي المبرد الذي يفسر الأوجه الثلاثة، فقال: "وقد أورد المبرد هذه الأوجه الثلاثة في الكامل قال: حدثني التوزي عن أبي زيد قال: سمعت العرب تنشد هذا البيت فتنصب الظبية وترفعها وتخفضها:

أما رفعها فعلى الضمير يريد: (كأنها ظبية)، وهذا شرط (أنّ وكانّ) إذا حُفِّفتا، إنما هو على حذف الضمير. وعلى هذا: {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ}.

ومن نصب فعلى غير ضمير، وأعملها مُحَقَّفَةً عملها مُثَقَّلَةً؛ لأنها تعمل لشبهها بالفعل، فإذا خففت عملت عمل الفعل المحذوف، كقولك: لم يك زيد منطلقاً؛ فالفعل إذا حذف يعمل عمله تاماً، فيصير التقدير: (كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم هذه المرأة) وحذف الخبر لما تقدم من ذكره.

ومن قال: (كأن ظبية) جعل (أنّ) زائدة وأعمل (الكاف) أراد: (كظبية) وزاد (أنّ)².

وقد كان مأخذ البغدادي علي العيني هنا في جملة (تعطو): فالبغدادي يرى أن: "جملة (تعطو) صفة ظبية، ولا يجوز أن تكون خبر كأن كما جوزه العيني... وإن جاز الإخبار عن النكرة في باب (إنّ) لما قاله الشارح المحقق في آخر الباب؛ لأنه ليس مراد الشاعر الإخبار عن الظبية بما ذكرنا وإنما مراده تشبيه المرأة بالظبية فالخبر محذوف قدره ابن الناظم ظرفاً قال: والتقدير: (كأن مكانها ظبية)، وقدره الأعم، وابن الشجري، وابن السّيد في أبيات المعاني، وابن يعيش، وغيرهم: ضميرها أو اسم إشارتها، والتقدير: (كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم هي أو هذه المرأة). قال ابن هشام: وهذا إنما يصح على جعل المشبه مشبهاً به وبالعكس لقصد المبالغة".

وبالرجوع إلى كتاب العيني، وجدته يقول: "(و(ظبية) يجوز فهمها الرفع والنصب والجر، أما الرفع فعلى أنها خبر كأن، والتقدير: (كأنها ظبية)، وفيه شذوذ لكون الخبر

(1) السابق، 413 / 10.

(2) السابق، 413 / 10.

مفردًا مع حذف الاسم، وأما النصب فعلى أنها اسم كأن، والخبر محذوف، تقديره: (كأن ظبية هذه المرأة)، وهذا إنما يصلح على جعل المشبه مشبهًا به وبالعكس لقصد المبالغة. ويجوز أن يكون الخبر قوله: (تعطو)، وحينئذ لا يكون من عكس التشبيه، وقدّر الشارح: (كأن مكانها ظبية)، وهذا واضح، وأما الجرف على كون أن زائدة والكاف للتشبيه، والتقدير: (كظبية تعطو)، و(تعطو) جملة وقعت صفة للظبية بمعنى عاطية، وفيه شذوذ؛ وهو زيادة أن بين الجار والمجرور. ثم قال: الاستشهاد فيه: في قوله: (كأن ظبية): حيث خففت كأن وحذف اسمها وجاء خبرها مفردًا فافهم¹.

وبناءً على ما تقدم:

فإن ما ذهب إليه البغدادي في التوجيه الإعرابي لجملة (تعطو) بأنها صفة لـ (ظبية) هو الصواب؛ بدليل ما أورده من آراء تدعم رأيه، ولم أجد ما يدعم رأي البغدادي أكثر مما أورد هو.

وقد ردَّ البغدادي على قول العيني بجواز أن تكون جملة (تعطو) خبر (كأن)، بأن مراد الشاعر هنا هو تشبيه المرأة بالظبية، وليس الإخبار عن الظبية بجملة (تعطو)؛ ومن ثم يكون ما ذهب إليه العيني ليس به أي وجه من الصحة. وعليه، فإن البغدادي هنا على حق بما أخذ فيه العيني.

4. بَاتَ يُعَشِّمَهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ⁽²⁾

(1) المقاصد النحوية، ص 769.

(2) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في: خزنة الأدب، 5/ 140، 141، المقاصد النحوية، ص 1657، شرح الكافية الشافية لابن مالك، (تحقيق: عبد المنعم هريدي) دار المأمون للتراث، ط 1، 1402هـ/ 1982م، 3/ 1272 (pdf1129)، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لزبن الدين بن الوردى، (تحقيق: عبد الله الشلال)، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط 1، 1429هـ/ 2008م، 2/ 525 (pdf527)، المساعد علي تسهيل الفوائد لابن مالك (تحقيق: د/ محمد كامل بركات) جامعة أم القرى، دار الفكر بدمشق، ط 1، 1402هـ/ 1982م، 2/ 477، شرح ابن الناظم علي ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1420هـ/ 2000م، ص: 392، شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد معي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع، ط 1، 1436هـ/ 2015م، 3/ 210، شرح التسهيل لابن مالك، (تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون)، هجر، ط 1، 1410هـ/ 1990م، 3/ 383، أمالي ابن الشجري لهبة الله ابن الشجري (تحقيق: محمود محمد الطناحي)، مكتبة الخانجي

استشهد النحاة بهذا البيت "على أن (جائر) معطوف على (يقصد)؛ لكونه بمعنى الفعل؛ أي: (يقصد ويجور)"¹. "وإنما ساغ ذلك في هذا الضرب من الأسماء لصحة تقدير الاسم بالفعل، والفعل بالاسم، فالتقدير: (يقصد في أسوقها ويجور)"²؛ "فيجوز أن يُعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضاً عكس هذا، وهو أن يُعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم؛ فمن الأول قوله تعالى: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَنْزَرَ بِهِ نَعْمًا}³، وجعل منه قوله تعالى: {إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمَصَدِّقَاتِ وَ أَقْرَضُوا اللَّهَ⁴ ومن الثاني قوله:

فَالْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَ⁵

وقوله:

بَاتَ يُعَشِّمَهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ

= بالقاهرة، ط1، 1413 هـ/ 1992 م، 2/ 437، 3/ 205، شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك لنورالدين الأشموني، (تحقيق: حسن حمد بإشراف: د/ إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419 هـ/ 1998 م، 2/ 403.

معنى البيت: يقول البغدادي: (يعشما) أي: يطعمها العشاء، وهو الطعام الذي يؤكل وقت العشاء. ورأيت في أمالي ابن الشجري في نسخة صحيحة قد صححها أبو اليمان الكندي وغيره وعليها خطوط العلماء وإجازاتهم: بات يغشما بالغين المعجمة من العشاء كالغطاء بكسر أولهما وزنا ومعنى أي: يشملها ويعمها. وضمير المؤنث للإبل وهو في وصف كريم بادر يعقر إبله لضيوفه، و(العضب): السيف، و(باتر): قاطع، و(يقصد) أي: توسط ولم يجاوز الحد. و(أسوق): جمع قلة لساق، وهي ما بين الركبة والقدم، و(جائر): من جار في حكمه إذا ظلم. انظر: خزنة الأدب: 5/ 141، 142 (بتصرف).

(1) خزنة الأدب، 5/ 141.

(2) أمالي ابن الشجري، 3/ 205 (بتصرف).

(3) سورة العاديات، الآيتان: 3، 4.

(4) سورة الحديد، الآية: 18.

(5) البيت من بحر الطويل، للنابغة الذبياني وهو أخربيت في قصيدة مطلعها:

(كتمتك ليلاً بالجمومين ساهرا وهمين: همأ مُسْتَكْنَأً وظاهراً)

انظر: ديوانه، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف بالقاهرة، ط2، (د.ت)، ص 71.

ف(مجر) معطوف على (يبير) و(جائر) معطوف على (يقصد)¹، وهذا شرح لقول

ابن مالك:

وَاعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلًا فِعْلًا وَعَكَّسًا اسْتَعْمَلَ تَجِدُهُ سَهْلًا².

وأما مأخذ البغدادي على العيني في هذا البيت ففي غير موضع الشاهد: إذ يقول: "وقوله: (بات): من أخوات كان، واسمها مستتر فيها، وجملة (يعشها): في موضع نصب على أنها الخبر، و(باتر): صفة أولى لـ(عضب)، وجملة (يقصد): صفة ثانية له و(جائر): صفة ثالثة، و(يقصد): مضارع قَصَدَ في الأمر من باب ضرب، و(جائر) معطوف على جملة (يقصد) الواقعة صفة ثانية لـ(عضب)، وفاعله ضمير العضب. وزعم العيني أن الضمير عائد على ما عاد عليه ضمير بات، وأن الجملة حال. وهذا فاسد؛ لأنه لو كان كما زعم لنصب جائر، لأنه معطوف عليه. ولا جائز أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا؛ لأن الشعر من الرجز الذي يجب توأفقه قوله³:"

ثم قال البغدادي مدللًا لصحة كلامه: "والقافيتان مضبوطتان بضبط القلم بالجري في نسخ صحيحة مقروءة وعليها خطوط العلماء منها تفسير (الفراء والزجاج)، ومنها (إيضاح الشعر بخط ابن جني)، ومنها (أمالى ابن الشجري)، كما ذكرنا⁴."

ولورفع باتر على أنه نعت مقطوع من النكرة غير المخصصة لرفع جائر. وفيه ما لا يخفى. وكذلك لا يجوز أن يكون جملة يقصد خبرًا ثانيًا لـ(بات)، أو بدلًا من (يعشها) لما ذكرنا. ولم يذكر الشارح المحقق شرط عطف الاسم على الفعل مضارعًا أو ماضيًا وعكسه. وقد بينه ابن الشجري في أماليه في فصل عقده له⁵."

ورجعت إلي قول العيني فوجدته يقول: "قوله: (بات): من الأفعال الناقصة، والضمير المستتر فيه اسمه، وقوله: (يعشها): جملة من الفعل والفاعل والمفعول؛ خبره، والضمير فيه يرجع إلى المرأة التي يعاقبها زوجها بالسيف، و(الباء) في (بعضب) تتعلق بقوله: (يعشها)، وقوله: (باتر) بالجر صفة لعضب، وقوله: (يقصد): جملة من

(1) شرح ابن عقيل، 3/209، 210.

(2) البيت من متن ألفية ابن مالك، المكتبة الشعبية، بيروت - لبنان، ص 38.

(3) خزنة الأدب: 5/141: 143 (بتصرف).

(4) ذكر البغدادي أنه رأى نسخة صحيحة (لأمالى ابن الشجري) قد صححها أبو اليمن الكندي وغيره، وعليها خطوط العلماء وإجازاتهم. انظر: السابق، 5/141.

الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذي في (بات)، ومحلها النصب على الحال، وقوله: (في أسوقها) يتعلق بها، ثم قال: والاستشهاد فيه: في قوله: الاستشهاد فيه: في قوله: (وجائر) فإنه عطف على قوله: (يقصد)، وهو عطف الاسم على الفعل، والمسهل لذلك كون جائر بمعنى يجور فافهم".

إذن: البغدادي أخذ العيني على أمرين:

أحدهما: علام يعود ضمير الفاعل المستتر في (يقصد)؟

البغدادي يرى: أنه يعود على السيف؛ لقوله: "وفاعله: ضمير العضب".
العيني يرى: أنه يعود على الرجل؛ لقوله: "والضمير المستتر فيه يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذي في (بات)".

والثاني: المحل الإعرابي لجملة (يقصد).

البغدادي يرى أن جملة (يقصد) في محل صفة ثانية ل(باتر).

العيني يرى أن جملة (يقصد) في محل نصب حال.

وبناء على ما تقدم، نخلص إلى الآتي:

أولاً: أن رأي البغدادي صواب فيما ذهب إليه من أن الضمير في (يقصد) يعود على السيف؛ لأن الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور.

ثانياً: أن العيني لم يُصب هنا في التوجيه الإعرابي لجملة (يقصد)، بقوله إنها في محل نصب حال، وهذا لا يتناسب مع القافية في البيت؛ لأن القافية مجرورة و(جائر) معطوف على (يقصد)، والعطف بطبيعته تابع للمعطوف، فكيف تكون جملة (يقصد) في محل نصب حال، والمعطوف (جائر) مجرور؟ ثم إن قوله مردود أيضاً بكون صاحب الحال (عضب) نكرة، والأصل أن صاحب الحال معرفة.

ثالثاً: أن البغدادي علي صواب بما أثبت به صحة رأيه من أدلة، على أن جملة (يقصد) في محل جر صفة ثانية ل(عضب).

ويؤيد رأي البغدادي ما ذكره الصبان؛ حيث قال: "و(يقصد) من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية ل(عضب) في تأويل قاصد؛ لأنه وصف والأصل فيه الأفراد وجعله العيني (حالاً) ويرده جر المعطوف".

وعليه، فإن البغدادي على حق فيما أخذ عليه العيني في هذا الشاهد.

5. ذَرَيْتِي إِنْ أَمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِي حِلْمِي مُضَاعَا⁽¹⁾

استشهد النحاة بهذا البيت على أن الاسم الظاهر (حلمي) بدل اشتمال من ضمير المتكلم؛ وهو (البياء) في (الفيتني). وهذا هو معنى قول الألفية²:

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تَبْدُ لَهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلًّا
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالًا كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا³

وفي البديل من المضممر خلاف بين النحاة؛ فمنهم من أجاز الإبدال من المضممر لغائب كان، أو متكلم، أو مخاطب في جميع أقسام البديل، وهو مذهب الأخفش ويستدل عليه بالسمع والقياس، ومنهم من أجاز في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البديل، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيء، فأما غيره من أقسام البديل فجاز⁴.

وقد كان للبغدادي على العيني مأخذان في هذا الشاهد:

(1) البيت من الوافرو هو مطلع قصيدة لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ص: 35، (تحقيق: محمد جبّار المعيند)، دار الجمهورية للنشر والطبع — بغداد، 1385 هـ / 1965 م، شرح أبيات سيبويه للسيرافي 1/ 85، (تحقيق: د/ محمد علي الرّيح هاشم)، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة — مصر، 1394 هـ / 1974 م، شرح عمدة الحافظ وعدة اللفظ لابن مالك 1/ 587، (تحقيق: عدنان الدوّلي)، مطبعة العاني — بغداد، 1397 هـ / 1977 م، المقاصد الشاطبية لأبي اسحاق الشاطبي، 5/ 196، (تحقيق: د/عبد المجيد قطامش)، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ / 2007 م، المقاصد النحوية للعيني، ص 1674 إلا إنه قدرواه: (وَلَا أَلْفَيْتِي حِلْمِي مُضَاعَا)، خزنة الأدب 5/ 191. وقد رواه البغدادي: (ذريتي إنَّ حُكْمِكِ لَنْ يُطَاعَا)، ومنسوب لرجل من بَجِيلَةَ أَوْ حَتَّمَمَ فِي الْكِتَابِ لِسَيْبُوهِ، 1/ 156، (تحقيق عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408 هـ / 1988 م، والأصول في النحو لابن السراج، 2/ 51، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417 هـ / 1996 م، معني البيت: ذريتي: اتركيني، ألفيتني: وجدتي، حلمي: عقلي، مضاعًا: ذاهبًا. يخاطب الشاعر زوجته فيقول لها اتركيني فعقلي لم يذهب بعد حتى أطيع لك أمرًا.

(2) الدرر اللوامع للشنقيطي، (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1419 هـ / 1999 م، 1/ 404 (بتصرف).

(3) البيتان من متن الألفية لابن مالك، ص 45.

(4) انظر: شرح الجمل لابن عصفور، (تحقيق: د/ صاحب أبو جناح)، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1400 هـ / 1980 م، 1/ 289، 290 (بتصرف).

الأول: في موضع الشاهد، فيقول: "ومن العجائب قول العيني: حلبي بدل من النون وكأنه أراد أن يتبع النحاس فيسقط من قلمه أو من قلم الناسخ عطف الياء على النون"¹، والثاني: في غير موضع الشاهد، فيقول: "ونقل العيني عن (تذكرة أبي حيان) بأنه يجوز حلبي مضاع بالرفع على الابتداء والخبر، والجملة مفعول ثان. وفيه أن هذا البيت من قصيدة قوافيها منصوبة"².

وقد رجعت إلى كتاب العيني فوجدته يقول في إعرابه للشاهد: إن "قوله: (حلبي): بدل من الياء في قوله: (ألفيتي)، قوله: (مضاعاً): مفعول ثان لألفي، ويقال: حال، وقال أبو حيان في التذكرة: ويجوز الرفع بالابتداء والخبر، والجملة مفعول ثان، والمعنى في الرفع والنصب واحد... ثم قال والاستشهاد فيه: في قوله: (حلبي) فإنه بدل اشتمال من النون والياء في قوله: (ألفيتي)"³.

وبعد الاطلاع على كلام العيني، لم أجد فيه ما يثبت صحة ما ادعاه البغدادي عليه في المأخذ الأول، وإن كان هناك ما يستدعي التعجب حقاً فسيكون من كلام البغدادي بنسبته إلى العيني كلاماً بغير وجهٍ من الصحة أو الدقة! وبذلك يسقط هذا المأخذ (الأول) على العيني.

أما المأخذ (الثاني) ففيه: أن العيني قد صرح برأيه؛ وهو أن (مُضَاعاً): مفعول ثانٍ لألفي على أنه بمعنى وجد من أخوات ظنّ التي تنصب مفعولين على أن تكون الياء من (ألفيتي) مفعولاً به أول، إلا أنه قد عرض بعض الآراء الأخرى، منها رأي أبي سعيد السيرافي الذي ينصب (مضاعاً) علي أنه حال⁴، أما رأي أبي حيان الذي نقله العيني فقد نُقِلَ من (التذييل والتكميل)؛ وليس من (تذكرة النحاة) كما ذكر محقق كتاب المقاصد النحوية⁵، ربما يكون ذلك سهواً من العيني في ذكره لاسم كتاب أبي حيان.

وقد رجعت إلى التذييل والتكميل فوجدت أبا حيان (ت: 745هـ) يقول: "وكل ما صح أن يكون بدلاً مما قبله أو مبتدأ وما بعده خبره، نحو: علمتُ زيداً وجهه حسنٌ؛

(1) خزنة الأدب، 5/ 193.

(2) السابق، 5/ 194.

(3) المقاصد النحوية، ص 1675.

(4) شرح أبيات سيبويه للسيرافي، (تحقيق: د/محمد علي الرّيح)، دار الفكر- القاهرة، 1394هـ/ 1974م، ص 86.

(5) المقاصد النحوية، ص 1675.

فالرفع بالابتداء أقيس وأوجه، قاله سيبويه، وذكر أنه الأكثر في كلام العرب، ومنه، قوله تعالى: (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) في قراءة من رفع، وهم السبعة، وكذلك الوجه عنده في قوله:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

الرفع. وزعم أن النصب جائز، وأن بعضهم ينشد البيت بنصب (هُلُكٌ وَاحِدٍ)، وأنشد:

ذَرَيْتِي إِنْ أَمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

ثم قال: "فهذا عربي، والرفع أكثر وأعرب". وقال: "إنهم شبهوه بقولهم: رأيت رجلاً أباه أفضل منه؛ لأنَّه من سبب الأول، وهو الثاني في المعنى" انتهى. ومن الواضح هنا أن أبا حيان تأثر بكلام شيخ النحاة، إلا أنه بيّن رأيه بقوله: "ووجه الأكثرية أنه لا حذف فيه، وفي البديل تقدير الحذف؛ لأنه على الأصح على تقدير تكرار العامل"¹.

وبناء على ذلك، فإن التوجيه النحوي لأبي حيان هنا ليس به خطأ حتى يُؤاخذ العيني علي نقله له، وعلى النظر فكلام البغدادي صواب أيضاً، وربما كان قصد البغدادي أنه لا داعي من ذكر تخريج أبي حيان؛ لأن القصيدة قوافيها منصوبة.

(1) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، (تحقيق: د/ حسن هنداوي)، دار كنوز اشبيليا - الرياض،

الخاتمة والنتائج:

نخلص مما سبق من اختيارات شعرية أن النحو. كما ذكرت في المقدمة. علم قائم على تعدد وجهات النظر النحاة، وأن هناك قابلية لأن يكون هناك رأيان كلاهما على صواب؛ ومن ثم فمن الممكن أن يكون هناك رأيان في مسألة واحدة، وكلاهما على صواب. وأحياناً يكون في قضايا الخلاف النحوي قراءة لنص تكون مخالفة لما ورد لصاحب النص أو يفهم آخر مخالف أو موازله.

ومما توصلت إليه:

- ليس كل ما أخذه البغدادي على العيني صائب؛ فبعض آراء العيني صائبة ولا خطأ فيها.
- للبغدادي والعيني توجهات نحوية مهمة. وحجة قوية، ورأي صائب.
- الآراء النحوية للبغدادي أكثر دقة من العيني، وهذا ما تتسم به كثير من آرائهم النحوية.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، دارالكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1984.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1987.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1982.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الرّجّاجي، تحقيق: د/مازن المبارك، دارالنفائس - بيروت، ط5، 1406هـ/1986م.
- البدیع في علم العربية لمجد الدين أبي السعادات بن الأثير، تحقيق: د/فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420 هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410هـ/1990م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دارالكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1413هـ/1992م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب شرح الشواهد للعيني، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1979.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1986.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن، نورالدين الأشموني، دارالكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 419هـ/1998م.
- شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)، لزين الدين أبي حفص بن الوردي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1429 هـ - 2008م.

- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي.
- شرح الرضي علي الكافية، لرضي الدين الإسترابازي، تحقيق: أ. د/ يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس. ليبيا، 1395هـ/ 1975م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1998.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1982.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ود/ محمود فهى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- العلل في النحو لأبي الحسن ابن الوراق، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر. دمشق، ط2، 1426 هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، (د.ت).
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط2، 1405هـ/ 1985م.
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/ 1972م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق: د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، سوريا.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسي العيني، تحقيق: أ. د/ علي محمد فاخر، دار السلام، ط1، 1431هـ/ 2010م.
- المقتضب صنعه المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1994.
- نتائج الفكر في النحو للسُّهيلي، دار الكتب العلمية. بيروت، ط1، 1412هـ/ 1992م.